الدرس النحوي المعاصر ومحاولات التغييب والتغريب

م.د. محمد ذنون يونس فتحي
جامعة الموصل/ كلية التربية للبنات / قسم اللغة العربية

لقد بذلت منذ مطلع القرن الماضي الجهود الكثيرة، والدراسات المتعددة لحلّ إشكالية الصعوبة في الدرس النحوي، بأصوله ومصطلحاته ومعطياته وقضاياه وامتداداته، مادة علمية وطريقة تعليمية، مستجيبين لموجة الحداثة والمعاصرة ،التي اجتاحت الميادين المختلفة للعلوم والفنون جميعا، فانكب الدارسون للنحو العربي في العصر الحديث، محاولين تجديد النحو وإعادة كتابته، والنظر في تصنيفه وتصانيفه من جديد، وتراوحت مضامين التجديد بين الإلغاء، والاستبدال الاصطلاحي ،أو الترميم الجزئي في إطار النظرية النحوية العربية، كمحاولات رفاعة الطهطاوي، وجرجس الخوري، وعلي مبارك، وقاسم أمين، ويعقوب عبد النبي، وطه حسين، وأحمد المرصفي، وعبد الله فكري، والشيخ المرصفي، وحفني ناصف ، وعلي الجارم ، ومصطفى أمين، وإبراهيم مصطفى ، وأحمد برانق وأمين الخولي ، وشوقي ضيف ، وإبراهيم أنيس...، فهدفت إلى مجرد التيسير والتبسيط في عرض المسائل والمفاهيم أو استثمار النظريات الحديثة المعروفة آنذاك ؛ لإعادة بناء النحو العربي على أسس شبيهة بما وجد في الدراسات اللغوية الغربية.

ومنذ منتصف القرن الماضي ، وفي ظل موجات الترجمة المتزايدة لمناهج الدرس القواعدي، وطرق التحليل النحوي الغربي ظهرت دراسات تدعو إلى تطبيق تلك المناهج، ونادى عدد غير قليل من الباحثين بضرورة تجديد النحو العربي، كمحاولات تمام حسان ، وأحمد المتوكل، والفاسي الفهري ، وكتابات محمد حماسة وعبدة الراجحي... مع اعتماد تلك الأسس التحليلية، التي لا تمس بكثير صلة نظام اللغة العربية التركيبي وطرق تأليف الجمل فيه ، فتجاهلت بشكل مطلق التراث النحوي الكبير، والتأليفات العميقة القائمة على أصول وأسس فكرية وعقلية ممحصة، اجتمعت طوال القرون الماضية على تدعيم تلك النظريات، وتحصينها وتقويتها، بما لا تدع مجالا للشك في حكمة واضعيها، والترابط المتين بين أجزائها ومكوناتها.

و في كلتا المحاولتين أعني الدراسات التيسيرية أو الإصلاحية ، والدراسات التحديثية المعاصرة التي عرضت النحو العربي بلغة أجنبية ، عانى النحو العربي معاناة جمعت بين تغييبه وتغريبه، ففي ظل الدراسات التيسيرية والإصلاحية غابت النظرية النحوية، التي عرضها النحويون على مدى القرون الماضية ، وهدمت أصول وأسس كثيرة ، وحذفت موضوعات نحوية بالغة الأهمية، ودمجت مباحث نحوية متباعدة ، وخلطت مفاهيم غير متدانية ، وعرضت بطرائق مشوهة لا يكاد يفهم الغرض منها ومن وضعها، وشابت تلك الدراسات أخطاء عديدة في المنهج والرؤية والمناقشة والاستدلال ، فبعض تلك الدراسات نسبت إلى النحاة وهماً وخطأً عدّهم (تاء التأنيث الساكنة) حرفا ، والصواب أن تكون ضميرا شأنها شأن التاء المتحركة ؛ إذ هي لا تختلف عنها، وكعدم عدهم ما يسمى حروف المضارعة ضمائر، وذلك نحو: أكتب ونكتب وتكتب ويكتب[١]، مع أنها لا تختلف عن الضمائر الأخرى في الدلالة على التكلم والخطاب والغيبة، وكتقدير ضمير مستتر في فعل الأمر مع أنه لا يحتاج إلى مثل هذا التقدير، وكإفراد باب لنائب الفاعل مع أنه فاعل في الحقيقة إذ لا فرق – في رأيهم - بين: انكسر الباب وكُسِر الباب، وبعض الدارسين نسب الخطأ إلى النحاة في منعهم تقدم الفاعل على الفعل في نحو: محمد حضر، إذ لا فرق بين نحو: حضر محمد ومحمد حضر[٢]، واقترح حسن الشريف إلغاء الممنوع من الصرف والتسوية بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث، وأن يبقى نائب الفاعل منصوبا، وأن يلزم المنادى والمستثنى حالة واحدة[٣]، واقترح جرجس الخوري نصب المنادى المعرب مطلقا، ونصب جمع المؤنث السالم بالفتحة، ورفع الاسم والخبر في جميع النواسخ[٤]، واقترح شوقي ضيف إلغاء (١٨) بابا، واعتبرها من الزوائد الضارة[٥]، وتصور الدكتور عبد الحميد إبراهيم أن الإعراب مجرد ظاهرة جمالية، فهم الناس خطأً وظيفتها في أنها تفيد المعنى...، ويرى أن قضية الإعراب قد تضخمت؛ لأنها قد تحولت إلى بناء ذهني والى قيمة شرفية، ووجد فيها العقل العربي ما وجد العقل الإغريقي في المنطق، فأخذ يستعرض قدراته الذهنية فتضخّمت القواعد[٦].

وفي ظل تلك الدراسات التحديثية اغترب النحو العربي والدرس النحوي الأصيل، فتركت المصطلحات والمفاهيم النحوية، واستبدلت بغيرها، وتركت التحليلات النحوية القائمة على ظواهر النحو المعروفة، بتحاليل

نحوية بعيدة عن الذائقة اللغوية والتفكير العقلي، فصار التراث النحوي منبوذا على الرغم من عمقه ودقته وواقعيته، ولو التفت الباحث الحديث إلى التاريخ اللغوي التراثي العربي، لحقق لعلم اللسانيات المفتون به طفرة نوعية لما هو فيه؛ لان اللسانيات الحديثة علم شريك في تحديث الدرس اللغوي، مع عدم نسيان المنطلقات المعرفية المؤسسة لعلوم اللغة العربية ولا سيما النحو؛ وعلم صديق لكل الدراسات اللغوية العربية،

وأداة يستعملها اللغويون في التحليل وطرق المعالجة والبحث، وليست بديلا عن النحو والصرف والمعجم ، فان استعملت مع هذه العلوم كما يرى أنصارها، أعادت تنسيقها وتحديثها لتخرج بثوب جديد، لا يلغي الأصول والثوابت الصائبة.

وسنتعرّض في هذا البحث إلى تلك المحاولات، ونعمل على تقويم واقعها، وما قدّمته للدرس النحوي من رؤى وأفكار؛ لنصل من ذلك كله إلى سلسلة الهنات التي ارتكبتها، وهي تحاول الإتيان بنحو جديد، أو درس نحوي حديث.

المبحث الأول: الدرس النحوي المعاصر ومحاولات التغييب

لو أعرضنا صفحا عن الدعوات الهدامة التي أخطأت وجهتها منذ البداية، والتي كانت تهدف إلى تقويض دعائم الفصحى وإزالة أركانها، كدعوات سلامة موسى ولطفي السيد وقاسم أمين وأنيس فريحة، الذين لهم أقوال في التيسير تدعو إلى نبذ الفصحى، والتحدث بالعامية لحجج واهية تنحصر في أنها اللغة المنطوقة، والفصحى اللغة المكتوبة، وأن التطور العلمي والتقني ما حدث في الغرب إلا لأنهم نبذوا اللاتينية وتحدثوا بلهجاتهم الخاصة...[٧] ، فتلك الدعوات تناست الفروقات العديدة بين اللغة العربية الفصحى، وما تمثله للناطقين بالعامية من مكون ديني وفكري وثقافي وتاريخي، وما تشتمل عليه من عناصر الوحدة بين الشعوب العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فقد أنستهم صرخة الحداثة والتجديد إلى الدعوة لتقويض دعائم الفصحى، وإزالة الركن الأساسي من أركان تجديد المعاني وتدقيقها وهو الإعراب، بل ذهبوا إلى ترك الكتابة بالعربية وإلقاء اللوم على اللغة التي استوعبت العلوم والمعارف؛ لكونها عاملا من عوامل تخلف الأمة العربية، وسنعرض عن هذه الدعوات؛ لأنها مجرد أقوال في التيسير تدعو إلى هدم النحو العربي برمته، من دون أدلة علمية تعمل على تفنيد نظريات دراسته وقواعد نظامه التركيبي، بمعنى آخر تدعو إلى نبذ دراسات الفصحى، لا من حيث قصورها النظري والتطبيقي، بل من جهة أن القصور كامن في اللغة ذاتها، وأن البديل لها اللهجات العامية والمحلية السائدة في الأقطار العربية.

أما الدارسون النحويون الذين دعوا إلى تيسير النحو العربي مادة علمية وطريقة تعليمية، فقد نقدوا الدرس النحوي من الداخل، وناقشوا آراء مفكريه وطبيعة مناهجه، وأصول قواعده بحجج وأدلة عديدة، وتعددت نشاطاتهم في العمل:" فمن شارح أصولها ومفند أغراض علمائها، ومن مختط لمنهج جديد في عرضها، ومن خارج على بعضها متمسك ببعضها الآخر، ومن مصحح لمسار بعض معضلاتها، ومن رافض إقرار علمائها على بعض ما أقروا من قواعد وقوانين مقترحا سبيل الإصلاح بتعديلها أو حذفها أو نحو ذلك"[٨]، وهذه الطروحات هي التي تستحق منا الوقوف عليها وعلى دراسات أصحابها؛ لمعرفة طبيعة الدرس النحوي الذي يدعون له، ويريدون ذيوعه وانتشاره.

إن أول المحاولات التي استهدفت تيسير الدرس النحوي، وإصلاح التأليف فيه، وفي عرض قواعده وتبسيط مصطلحاته بدأت مع (رفاعة رافع الطهطاوي) في كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية)، الذي جاء على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو التي أعجب بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فجاء الكتاب بسيط العبارة سهل العرض، ليس له متن ولا شرح، كما استعمل فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية، ثم توالت بعد ذلك الدراسات، فكانت جهود حفني ناصف وزملائه في كتاب (قواعد اللغة العربية) وعلي الجارم ومصطفى أمين في كتاب (النحو الواضح)، إلى أن وصلت إلى المحاولة الجريئة في تجديد النحو وتيسيره التي قدمها إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)[٩] ، وسنتوقف عند أهم المحاولات الإصلاحية للدرس النحوي وبيان طبيعتها العامة، ونوضح كيف غاب الدرس النحوي في تلافيفها، وهي:

أ- محاولة إبراهيم مصطفى: لقد اتخذ من فكرة تعقيد النحو وغموض لغته، مبدأ محوريا بنى عليه عمله، ونموذجه المقترح من أجل تبسيط النحو العربي، واستبعاد كل مظاهر الصعوبة والغموض، التي تواجه متعلمي العربية، ويمكن تلخيص محاولته النقدية الجريئة التي فتحت الآفاق الجديدة في الدرس النحوي الحديث، بـ: مطالبته أن يتسع الدرس النحوي ليشتمل على دراسة أحكام

نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة، ومطالبته بإلغاء نظرية العامل واستئصال جذورها، وما تستلزمه من تقديرات وتأويلات، تذهب بروح اللغة وجمال العبارة، ومطالبته بإلغاء دلالة (الفتحة) على الإعراب بخلاف (الضمة) الدالة على الإسناد و(الكسرة) الدالة على الإضافة، ومطالبته بتصحيح مفهوم(العامل)، بأن المتكلم هو العامل دون الألفاظ الواقعة في التراكيب، ومطالبته بإلغاء التفرقة بين العلامات الأصلية والفرعية للإعراب، ويميز إبراهيم مصطفى في محاولته الإحيائية بين صنفين من القواعد في متون النحو العربي، صنف ليس في تعليمه عسر كأحكام العدد، وصنف كثر الخلاف فيه وعسر درسه، كرفع الاسم ونصبه..، وللخروج من دائرة الجدل النحوي يقدم إبراهيم مصطفى نموذجه، عندما ينعى على النحاة وقوفهم عند الشكل الخارجي، وإهمال الصلة بين الإعراب والمعنى(١٠).

ولقد جوبهت هذه المطالب بالنقد، وبيان فساد الأصول التي اعتمد عليها الباحث، لأن كثيرا من الأفكار التي زعم أنها جديدة ليست كذلك، ولسنا في هذا البحث بصدد ذكر الردود التي تعرضت لها هذه المحاولة الأولى، بقدر اهتمامنا بقضية التغييب الذي تعرّض له الدرس النحوي على أيدي أولئك الباحثين، من دعاة التجديد والتيسير، لقد نسي الباحث أنه بمطالبه تلك يلغي بنيان النحو العربي ونظامه الدقيق، ويغيّب النظرية النحوية بمفاصلها وهياكلها، فدعوته إلى إحياء النحو دعوة مبطنة لموت النحو وقوانينه وأسسه، ونسي الباحث أن النحاة عندما فصلوا لضرورات منهجية بين علم النحو وعلم المعاني، كانوا يريدون للنحو أن ينصب اهتمامه على الجانب الشكلي اللفظي ، في كيفية تكوين الجمل الصحيحة واجتناب الجمل الخاطئة دون النظر للمعاني والمقاصد، بل الغاية القصوى معرفة كل التراكيب السليمة نحويا، وترك العلاقة بين اختيار تعبير معين؛ لمطابقته مقتضى من مقتضيات الحال؛ لان ذلك يعيق النحوي عن رصد كافة التراكيب، التي يسمح بها النظام النحوي للغة العربية، ولو اتفقنا معه وألغينا فكرة العامل، والتقديرات، والتوجيهات، والتعليلات، لتجويز صور كلامية دون غيرها، لما بقي من النحو شيء يحتاج إلى إحيائه.

ب- محاولة شوقي ضيف: بعد دعوة إبراهيم مصطفى إحياء النحو، حقّق الدكتور شوقي ضيف كتابا من كتب التراث النحوي عام (١٩٤٧م)، الذي ردّ فيه مؤلفه ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) على النحويين جميعا، واتهمهم بوضع قواعد وأصول نظرية افتراضية، أدت إلى إفساد الكلام العربي وتشويهه، ويمكن إجمال الأسس التي قام عليها كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء بدعوته إلى: إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس، والتمارين غير العملية، ولقد شكّل ظهور هذا الكتاب السند التراثي للباحثين المتأثرين بالمنهج الوصفي السائد آنذاك عند اللغويين الغربيين، وقد حضي الكتاب بأهمية ما فتئت تتعاظم عند كل الباحثين الوصفيين، بل كان العامل الأساس الذي دفع العديد منهم إلى بناء نموذج نحوي، عربي اللغة وصفي المنهج، باستبعاد كل مظاهر العقل النحوي التي أبعدها ابن مضاء، من قضايا التعليل والقياس والعمل والتقديرات الموغلة والتمارين غير العملية، ومن هذه الأسس انطلق الدكتور شوقي ضيف في مدخله، الذي وضعه مقدمة التحقيق، إلى الدفاع عن هذه الوجهة، ومساندتها بالأدلة، ثم وضع قواعد نحوية تتماشى مع تلك الأسس والأصول، فيقول:" وحلّلت آراء ابن مضاء فيه تحليلا مفصلا، موضحا دعوته إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، وما يتصل بها من العوامل المحذوفة والعلل والاقيسة... مما لا يتصل بشيء من صحة النطق وسلامة العبارة، وأضفت إلى ذلك في المدخل رسم تصنيف جديد للنحو، على ضوء آراء ابن مضاء، أقمته على ثلاثة أسس، تتلخص بتنسيق أبواب النحو بحيث يستغنى عن طائفة منها بردها إلى أبواب أخرى، وإلغاء الإعراب التقديري، وعدم إعراب الكلمات التي لا يفيد إعرابها شيئا، في تصحيح الكلام وسلامة النطق.

وحسبنا من محاولته تنسيق الأبواب النحوية، أن نتوقف عند دعوته لضم أبواب نحوية رآها لأول وهلة متجانسة، مع أنها تشتمل على تباعد كبير لو تأملها الناقد، وعرف أصول وضعها عند النحاة في أماكنها الأصيلة، فقد رأى الدكتور ضيف أن إلغاء نظرية العامل يفيدنا في تنظيم أبواب النحو تنظيما جديدا يقوم على مبدأ (المجانسة)، بحيث تجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة، فباب مثل (المضارع) تجمع فيه الأحوال المشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه، وهذا يقودنا- والكلام له-

لأن نعتبر المضارع المتصل بنوني التوكيد منصوبا لا مبنيا على الفتح حتى نجانس بين حالة نصبه وحالة بنائه، ومثل ذلك المضارع المتصل بنون الإناث ينبغي أن نضمه إلى المضارع المجزوم، ونسميه في الحالتين مضارعا ساكنا، ولا داعي لان نسمي سكونه مرة جزما ومرة بناء(١١)، وعند النظرة الأولى لهذه المجانسة يكون الاقتناع حاضرا، وبعد إنعام النظر في الأحوال المختلفة للمضارع نجد التناقض ماثلا للعيان؛ لان الحكم على المضارع المتصل بنوني التوكيد بالنصب، إنما يصح عند إسناده للمفرد المذكر مثل: هل تضربَنَّ، أما لو أسندنا هذا الفعل إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة فقلنا: هل تضربانّ وهل تضربُنّ وهل تضربِنّ، فان ذلك يقودنا إلى الحكم بأن المضارع ليس منصوبا عند اتصاله بنوني التوكيد، وإنما هو مرفوع أو مجرور، وهذا خلل واضح؛ لان الفعل لا يقبل الجر أصلا، بل أحب أن أوضح الفرق الكبير بين دخول النواصب على المضارع واتصاله بنوني التوكيد، فان النواصب عند دخولها تؤثر فيه النصب سواء كان مسندا لمفرد أو مثنى أو جمع بخلاف الاتصال بنوني التوكيد، فانه عند الإسناد إلى المفرد يكون مبنيا وعند إسناده إلى المفردة أو المثنى أو الجمع لا يكون مبنيا، فلو جعلنا نوني التوكيد كأدوات النصب انخرمت قاعدتها بأنها لا تؤثر النصب إلا في حالة المفرد، ولا تسعفنا هذه العجالة للرد على قواعد التجنيس والمجانسة التي دعا إليها، وإنما نخرج من ذلك بالقول: إن النحاة لم يكن يشغلهم أمر بقدر التنسيق للأبواب والمباحث النحوية، وكل ما يبدو لأول وهلة أنه خارج عن النظام الظاهري، وما يتطلبه التنسيق، فهو ناجم عن نظرة عجلى لأسرار الوضع اللغوي ومقتضياته، مما يجعلنا نقرر بأن توزيع النحاة المباحث النحوية المتشابهة ظاهريا في الأبواب المختلفة، كان أتباعا لقواعد محددة، وأصول ثابتة دالة على دقة المنهج، وقوة العلل، واطراد القياس.

ولا بأس أن نتوقف معه عند إلغائه لأبواب نحوية كثيرة مثل: كان وأخواتها وكاد وأخواتها وظن وأخواتها وأعلمَ وأخواتها، فالنواسخ الفعلية تنقل إلى مباحث الجملة الفعلية على اعتبار أن أفعالها تامة، والمرفوع بعدها فاعل، والمنصوب حال(١٢)، واني لأعجب من هذا ؛ لأن الجمل الفعلية تبدأ بفعل هو محور الكلام وركيزته، فعندما نقول: ضربت زيدا، فان المقصود الإخبار بالضرب، بخلاف قولنا: كان زيد قائما مثلا؛ فان القصد الإخبار بالقيام لزيد، غاية ما في الأمر أنه حصل ذلك القيام في الزمن الماضي، ولا دلالة للكون المذكور على أنه اللاعب الأساس في الجملة، وهناك صورة في أفعال القلوب توضح الفرق الجوهري بين الجملتين الآتيتين: تعلَّمِ النحوَ وتعلّمِ النحوَ نافعا، فالجملة الأولى فعلية؛ لان (تعلمْ) فيها فعل أمر من (تعلّمَ) الماضي، فهو فعل متصرف يمثل الحجر الأساس في الجملة، بخلاف الجملة الثانية فإنها اسمية؛ لان (تعلم) فيها فعل أمر بمعنى (اعلم) وهو جامد غير متصرّف،، والقصد بجملته التصديق بنافعية النحو والاعتقاد بتلك النسبة، أعني: النحو نافع، فأي جمع هذا لمقاصد كلامية متباينة ومتباعدة؟، فقد أحسن النحويون صنعا عندما وضعوا هذه الأبواب النحوية في مباحث الجملة الاسمية، وهو دليل ذائقتهم السليمة، ووقوفهم على أسرار تراكيب العبارات والجمل، وفهم مقاصد المتكلمين(١٣).

ولا يخرج الدكتور ضيف عما عرضه ابن مضاء من دعوات وأفكار تدعو إلى هدم بنيان النحو العربي وتغييب مباحثه، ولا يقدم ابن مضاء ولا متابعه بديلا نظريا يحكم النصوص الفصيحة، أو طرائق الحديث الفصيح، بل جل ما يقدم أهل التيسير الردود المتسرعة، والتشكيكات الظنية التي لا يمكن الاعتماد عليها في وضع نظرية نحوية بديلة لنظام النحو العربي وبنيانه.

جـ - محاولة مهدي المخزومي: لقد قدّم الدكتور المخزومي كتابين يدعو من خلالهما إلى إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته أصولا وفروعا، هما: في النحو العربي نقد وتوجيه، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق، وأهم ما في محاولته تخليص النحو مما علق به من شوائب فلسفية أرسطية حملتها فكرة العامل، التي أحالت النحو –على حد زعمه- إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا شكله، وأصبح النحو درسا جدليا يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي، قائلا: لقد حاولت في الفصول أن أخلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما اعتقدوا من أبواب، أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام"(١٤)، وبقي

الدكتور يردد جوانب منهجه في أن النحو ليس من وظيفته أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوبا، وأن النحو دراسة وصفية تطبيقية وعارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من الحياة والتطوير، وليس للنحوي أن يفلسف أو يبني على أحكام العقل، وبعد إبعاد كل المظاهر المنطقية والعقلية، التي ملأت بطون الكتب النحوية، تصبح دراسة النحو هي دراسة مجموعة الطرق المتبعة في رصف الكلمات، من خلال وصف العلاقات التركيبية، التي تربط بينها، دون ولوج متاهات التفسير والتأويل، متناسيا أن اللغة ليست رصفا للألفاظ ولا جمعا للمفردات دون وعي وانتباه؛ لان اللغة قضايا مفيدة دالة، والقضية حكم والحكم ناتج من نواتج الفكر، فاللغة نتاج للإدراك العقلي، والإدراك العقلي السليم متجسد بمنهجية المنطق، وما يولده من علاقات لغوية لها دلالاتها في عملية التواصل، وأن النحو بطبيعته نشاط عقلي وإن كان قائما في أساسه على الدليل النقلي، يقول ابن جني:" إن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه"[١٥]، واستعانوا من أجل ذلك بالمنطق، فلاحظوا ترابط الألفاظ والدلالات من خلال عملية التركيب، ضمن قواعد منطقية يقبلها العقل؛ لان النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي[١٦]، يقول الفارابي:" فكل ما يعطينا النحو من القوانين في الألفاظ، فان علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات"[١٧]، ولهذا كان إعمال العقل في القرون الأولى سببا لتشييد صرح ضخم بسرعة مذهلة بمقاييس ذلك الزمان، وترشد الدراسة الموضوعية العلمية للنحو العربي إلى الأصول، التي بنيت على التفسير والتعليل والتأويل، وتعطي صورة حقيقية عن المجهود الذي بذله علماء اللغة في جمع اللغة وتقعيدها، على منهج علمي قوامه المنطق الرياضي، ومتناسيا أن القواعد التي يحكم من خلالها على اللغة، هي بذاتها مشتقة من نصوص لغوية بنوا عليها نظرياتهم وقوانينهم اللغوية، فكانت هذه القوانين المعيار الدقيق في الحكم على النصوص؛ لبيان جيدها من رديئها أو صحيحها من فاسدها، لكن هذا الهجوم على العمل العقلي عند الدكتور المخزومي مبرر لتأثره بالمنهج الوصفي، الذي كان سائدا آنذاك، في حين انتقل الاهتمام اللساني مع جومسكي من العناية باللغة إلى العناية بالنحو، أي من تركيز البحث على تجميع المعطيات وتصنيفها ووصفها، إلى التركيز على الأنساق القواعدية في الدماغ البشري في مختلف حالاته، ويميل إلى استخلاص القواعد؛ لتكون حكما على الجمل التي يحكيها المرء، كما يفهم من قوله:" فمن المعلوم أن اللغة لا متناهية؛ إذ يمكن اعتبارها مجموعة لا متناهية من المزواجات بين الأصوات والمعاني، وليس هناك حدود لمعرفتنا بهذه المزواجات، إلا أن معرفتنا هذه يمكن تمثيلها عن طريق نسق متناه من القواعد، يحدد خصائص هذا العدد اللامحدود من الجمل التي نبنيها"[١٨]، فالمفكر النحوي يحاول فهم تلك القواعد المختزنة في فكر المتكلم، وفق قواعد العقل وكيفية عمله وسيره وقواعد تحليله؛ لان النحو نسق من القواعد الصورية المختزنة في القدرة الإنسانية، والنحو العربي لم يصدر عن انفعال عاطفي، بل عن ابتكار علمي، له خصائصه ومنهجه الرياضي، القائم على مجموعة من القواعد، فكان علما له أصوله وقدراته ونظراته المؤسسة على مبادئ المنطق الرياضي، وما يقتضيه من ملاحظة المعطيات والظواهر اللغوية، ومعرفة التشابه بينها ثم صوغ المعلومات من هذه المعطيات، ووضع الفرضيات المستمدة من المعلومات المكتشفة، ثم التأكد من ملائمة الفرضيات للواقع اللغوي بإجراء ملحوظات جديدة، فإذا ثبت عدم تناقضها صيغت نظرية لغوية؛ لكي تفسر ديناميكية اللغة وعملها، ثم صارت قانونا يفسر قضايا اللغة كلها، فكان النحو مجموعة من القواعد المعيارية جاءت ثمرة تفكير علمي منطقي عند علمائنا اللغويين.

واني أجد الدكتور مغيّبا في نقده الدرس النحوي القديم، فكل شيء في زعمه أسس على أصول غير علمية، وكل ما قام عليه البناء النحوي لا صلة له بالدرس اللغوي أو النحوي، فالأصول المنهجية التي قام عليها ذلك البناء ليست من النحو في شيء، بل هي دخيلة ذات أصول غريبة عن مجال اللغة والنحو، وهذا كمال التغييب لما قام به النحويون الأوائل من عمليات الاستقراء، والتصنيف، والتحليل، والتقعيد، والتصويب، والتخطئة، والتعديل، خلال المسيرة الطويلة لهذا العلم، مما لا نقدر معه إلا على الثناء الكبير لمجهوداتهم الرائعة، وأعمالهم الجليلة التي خدموا بها لغة أمتهم، وصانوها من عبث العابثين، ومما يجب التنبيه إليه أن ابن مضاء وان رد على النحاة، فقد كان يذكرهم بالتوقير ويترحّم عليهم فيقول:" واني رأيت النحويين رحمة الله عليهم قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام

العرب من اللحن وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا"[١٩] دون عبارات التجريح والتجهيل والتهوين من قيمة الانجاز الذي قدموه، كما يظهر عند بعض دعاة التيسير والإصلاح، ولا تخرج آراء الدكتور المخزومي في كتابيه عن دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، وآراء أستاذه إبراهيم مصطفى، في أن الحركات الإعرابية ليست أثرا للعوامل الداخلة على الكلمات، مع شيء من التوسع في الاحتجاج والاستدلال، ولو أردنا مناقشته في قبول (نظرية العامل) وردّها، لانتهينا إلى أن هذه النظرية ليست من المنطق الأرسطي في شيء أو الدرس الفلسفي اليوناني، أو أن النحويين – كما رأى الأستاذ عباس حسن- سعوا إليها انطلاقا من عقيدتهم الدينية أن لكل حادث محدثا[٢٠]، بل هي فكرة فطرية جارية في النفس الإنسانية جريان الارتباط بين الأسباب والمسببات، وقد عبّر عنها العربي البسيط بقوله: البعرة تدل على البعير والأثر يدل على المسير، ولو وثقنا بالرواية الناقلة للحاجة إلى وضع علم النحو، لرأينا أبا الأسود الدؤلي يجمع مجموعة من الحروف، وهي: إن وأن وكأن وليت ولعل ويجعلها في باب واحد ؛ لأنها تمارس تأثيرا متشابها، فيطلب منه الإمام علي(كرم الله وجهه) إلحاق (لكن) بها؛ لان لها نفس الوظيفة والتأثير، وذلك الإدراك حصل لهم قبل التعرف على الفلسفة اليونانية وترجمة علوم المنطق، فهل مجرّد البحث عن الأثر والمؤثر عمل أرسطي منطقي عقلي بعيد عن اللغة وأنظمتها؟ وهل اللغة والنحو مبتعدان في نظامهما عن تلك العلاقة الفطرية الرابطة بين السبب والمسبب؟ وأغلب الظن أن نقط القرآن كان بداية لتنبه الأذهان لحركات الرفع والنصب والجر، فبدأت المسألة عن سبب هذا الاختلاف، وبدأ استقراء أوليا انتهى بالجهود المتظافرة إلى وضع النحو[٢١]، فالنحو ولد على فهم العلاقة والارتباط بين الأثر والمؤثر على أيدي الرواد الأوائل أمثال الحضرمي(ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي(ت ١٤٩هـ) وابن العلاء(ت ١٥٤هـ) والخليل(ت ١٧٥هـ) وسيبويه(ت ١٨٠هـ) ويونس(ت ١٨٢هـ).. وغيرهم، وجل ما أرادوه تقعيد ما استقروه من كلام، وفق ما شاهدوه من علاقات التأثير والتأثر، الواقعة داخل التراكيب اللغوية بصورة منتظمة، تشكل ظاهرة تستقطب الانتباه والدرس والتحليل والتعليل، واستعملوا من أجل بيان تلك العلاقات مصطلحات جرت على ألسنتهم، كالعامل والمعمول والناصب والجازم والرافع والجار... وغيرها، وكان من الطبيعي وبمرور الزمن أن يحصل التعمق في تلك الآراء، وتكتسب صبغة منطقية يونانية لكونها الثقافة السائدة آنذاك، فأصل فكرة العامل فطرية طبيعية، إلا أنها كتبت عند المتأخرين بأسلوب منطقي، وقياسات ومصطلحات منطقية، أي أن التعبير عن فكرة العامل صار بلغة منطقية، لا أن أصل الفكرة غريب عن اللغة ونظامها، وفكر المتحدثين بها والواضعين لصرح هذا العلم الجليل، بل إن نظرية العامل ما هي إلا إظهار للعلاقات والروابط بين أجزاء التركيب النحوي، وعامل تيسير لطلاب العربية اهتدى إليه النحاة؛ ليكون وسيلة تعليمية، يتم بوساطتها تحليل الكلام وتعليمه حسب[٢٢]، وكذا سائر الأصول المستخلصة من التعمق والبحث، سواء سمي فكرا فلسفيا أم لا، والقول بأن النحو تأثر بعلم المنطق الأرسطي في بداياته الأولى بعيد عن القبول؛ لعدم وجود الأدلة الكافية على ذلك، بل كان المنطق السائد هو ذلك المنطق الفطري العقلي، الذي تنتبه له العقول السليمة الباحثة عن الحقيقة الناظرة في الوشائج والروابط، وعناصر المشابهة والافتراق، ولذا كان الخليل أول من بسط القول في العلل النحوية[٢٣]، وأن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان شديد التجريد للقياس، وأنه كان أشدّ تجريدا من أبي عمرو بن العلاء[٢٤]، ولما أورده الدكتور فاضل السامرائي على تأثر النحو العربي بالمنطق، بدءً بابن جني في الخصائص من خلال استعماله بعضا من مصطلحا تهم وتقسيماتهم، وبيان أوجه الشبه بين بعض القواعد النحوية ومقررات الدرس الفلسفي، الذي سمعه من المتكلمين أو قرأه في مؤلفاتهم[٢٥]، وبداية التأثر بالمنطق كانت على أيدي المتكلمين، الذين اجبروا على قراءة الفلسفة والمنطق اليوناني لظروف معينة، فلما كتبوا في العربية ادخلوا المنطق ومصطلحاته فيها، وتم ذلك أول الأمر على يدي الرماني(ت ٣٨٤هـ) فكان يمزج كلامه بالمنطق[٢٦]، حتى تعجب من نحوه أبو علي الفارسي.

وما الداعي لكل هذا الخوف من إدخال الفلسفة والمنطق في الدرس اللغوي؟ فان كان المقصود بالفلسفة البحث عن حقائق الأشياء، فهذا من غايات المنظر العلمي المتخصص؛ إذ كل من يبحث في

علم ما يحاول الوقوف على خلفياته، واستمداد ته المعرفية والحقول المساهمة في تكوينه، وان كان المقصود بها تنسيق العمليات العقلية؛ باعتبار أن المنطق معيار للمعرفة، باحث عن المبادئ العامة للتفكير الصحيح، مع بيان الشروط التي تهيئ الانتقال من الأحكام المعلومة إلى ما يلزمها من قضايا مجهولة، وكل علم لا ضرر في إفادته من تلك القوانين، التي تعصم الذهن عن الخطأ في التفكير والاستنتاج والتحليل، لقد أكّد النحويون على أهمية القياس في اللغة لإيصالهم إلى المجاهيل، وكان ميزانا لسلامة العمليات والعلاقات النحوية؛ لأنه يعصم اللغوي عن الخطأ، ولذا قال أبو علي الفارسي:" أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[٢٧]، لان الخطأ في القياس يعني الخطأ في التفكير المنطقي، فالنحو مؤسس في قواعده وقوانينه على منطق علمي، ساعد في تحصين اللغة بنحو عربي يعصم تراكيبها، مهما تبدّلت الألفاظ في دلالاتها وطرق استعمالها، لذا نجد في كتابات جومسكي تحاليل فلسفية لمصادر المعرفة اليونانية، وتصورات مستلهمة من العقلانية الديكارتية، وقراءات نقدية لتجريبية هيوم ونسبية كانت، فقبل أن يؤسس نظريته اللغوية حاول الاستفادة من التراث الفلسفي والعلمي لصياغة نظرية في المعرفة الإنسانية، تتأسس على المبدأ الكلاسيكي (اللغة مرآة للفكر)، ولذا كان يرى فيما قرره الدارسون العرب القدامى من تعليقات لغوية إسهاما قيما جدا؛ لتطوير الدراسات اللسانية الغربية بغض النظر عن العمل اللساني المطبق على التراكيب العربية، والذي يبدو مهما جدا [٢٨]، ويبعث رسالة للدكتور احمد المتوكل أستاذ الدلاليات الحديثة في قسم اللغة الفرنسية في جامعة محمد الخامس بالرباط، يقول فيها:" إن ما قاله العرب القدماء في حقل الدلاليات يعد فكرا فلسفيا عميقا، لا بدّ من الأخذ به في الفكر الدلالي المعاصر"[٢٩].

وأستميح الدكتور عذرا في دعوته إلى إلغاء بابي الاشتغال والتنازع، بحجة أنهما نجما عن افتراضات نظرية العامل؛ لان الجهل بهذين البابين يحرمان المتعلم من أساليب نحوية يحتاجها في تحصيله العلمي، كقوله تعالى: (والأنعام خلقها لكم) وقوله تعالى: (وكلَّ شيء فعلوه في الزبر) ...، فإن هذه النماذج وغيرها من الأمثلة مما لا مندوحة للمتعلم عنها، ووجدت الكثير من أساتذة الجامعات يعزفون عن تدريس هذين البابين، مما يشكل ضررا على الطلبة، وعلى معرفة أبواب نحوية تتعرض من قريب لفهم طبيعة الأدوات الداخلة على الجمل مثل: إذا وإنْ وهلا... الخ، واهتبل الفرصة لأدعو كافة الزملاء من التدريسيين لضرورة العودة إلى تدريس هذين البابين المهمين من أبواب النحو العربي .

د- محاولة تمام حسان: واعتمادا على مبادئ الثورة التي أحدثتها اللسانيات الوصفية في قراءة النحو التقليدي، انطلق الدكتور من إيمان عميق بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، فاللغة عنده كما هي عند المخزومي، ولكن بعبارة أخرى:" موضوع من موضوعات الوصف كالتشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون... الباحث في تشريح اللغة لا ينبغي أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز، وهمُّ اللغوي أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد"[٣٠]، ويميز بين اللغة العربية كمعطيات والنحو العربي كآلة وصفية، حيث يعيب هيكلة المنهج على أسس عقلية بحتة، ولقد كان من أهم المؤاخذات التي الصقها بالدرس النحوي القديم صفة (الشكلية)، التي تعني الاهتمام بمظاهر لفظية دون الاهتمام بقضية الدلالة، فالاعتقاد الراسخ عنده وعند غيره من الدارسين، توجه البحث النحوي في عمومه إلى مبنى الجملة دون معناها، ولذا لجأ إلى الإفادة من علمي الأصول والبلاغة (علم المعاني) في بناء آلة واصفة تستحضر اللفظ والمعنى معا، وهذا يعني توسيع مجال الدراسة النحوية؛ لتدخل فيها المعاني السياقية والمقامية، فالنحو عنده لم يعد مهتما بمظاهر الأعراب الشكلية، بل أصبح يتعداه إلى ما هو أوسع، وسمّاه (التعليق) حيث يقوم النظام النحوي على مجموعة من الأصول والأسس، هي: المعاني النحوية (معاني الجمل والأساليب..)، والعلاقات النحوية (علاقة الإسناد والنسبة والتبعية..)، والقرائن الصوتية والصرفية (الحركات والحروف والمباني والتقسيم والقيم الخلافية)، فالنظام النحوي يقوم على فكرة مركزية هي التعليق، التي اقتبسها من عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ) في تفسير العلاقات السياقية، آخذا منه مصطلحي التعليق والمعاني النحوية[٣١]، لقد أراد الدكتور حسان في كتابه (اللغة العربية مبناها ومعناها) تأسيس نظرية جديدة تغني في زعمه عن نظرية العامل، فكانت دعوته إلى نظرية (تضافر القرائن)، فهي المسؤولة عن

أمن اللبس ووضوح المعنى، ولا تعطي هذه النظرية للعلامة الإعرابية من الاهتمام ما يجعلها أفضل القرائن اللفظية؛ للوصول إلى تحديد المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة، ولذا يقترح جملة من القرائن للكشف عن المعنى، ولتحديد معنى الفاعلية في جملة بسيطة مثل: ضرب زيد عمرا، لا بدّ من تحديد سبع قرائن لأجل ذلك الكشف البسيط، وأن الكشف عن قرينة التعليق التي دعا إليها الدكتور تمام حسان تفوق صعوبتها بكثير الكشف عن الحركة الإعرابية، وفق نظرية الأثر والمؤثر، فالقرائن كثيرة جدا بحيث يبدو العامل النحوي مقارنة بها ألعوبة أطفال، فمحاولة الدكتور حسان تيسير الدرس النحوي تتمثل بتعقيد النحو، وتكثير المصطلحات والتفريعات التي يجد المتعلم من خلالها كل العنت والصعوبة بدلا من السهولة واليسر، ويمكننا القول: إن أصل نظرية أي علم من العلوم الكشف عن طبيعة العلم وغايته، وان تكون هذه النظرية قابلة للفهم والتطبيق، وإلا فان البحث عن بديل لها يكون عملا مشروعا، ونظرية العامل تكشف عن طبيعة العلاقات التركيبية الماثلة في الأساليب اللغوية المختلفة، وتزيل اللبس الحاصل عند ظن وقوعه، وتعمل على إيصال المتكلم عند التزامه بالنظرية إلى التركيب اللفظي السليم، والمعنى الواضح الذي لا لبس فيه، ولذا فان الانتقال عن نظرية العامل والتحول إلى نظرية تضافر القرائن للتخلص من عناء، كمن يفر من الوضوح إلى الغموض ومن السهولة إلى العقادة، ولو تعمقنا في عمل الدكتور حسان وجدناه يبتعد عن غاية النحويين من وضع علم النحو والغاية من درسه؛ لأنه يهتم بوظيفة الكلمة داخل التركيب أكثر من الاهتمام بكيفية نطقها نطقا سليما، والنحويون أرادوا من عزل (علم المعاني) وهو أحد علوم البلاغة عن الدرس النحوي قصر النحو، على بيان كيفية النطق للكلمات داخل التركيب نطقا سليما، مع تحقيق عنصر أمن اللبس، والتخلص من غموض المعنى عند النطق غير السليم للتركيب، وما تعرضهم للمعنى وأبعاده وغموضه إلا عند الاحتياج الشديد لبيان سر نطق الكلمات بكيفية دون أخرى، وعند تعليل وجوب التقديم أو التأخير أو التعريف أو التنكير، فالمقصود الأعظم للنحوي منصب على الألفاظ داخل التركيب المختلفة وكيفية تشكلها، وترك الاهتمام بالمعاني إلى علم مستقل هو (علم المعاني) الذي يبحث فيه عن وظيفة الكلمة داخل التراكيب مما يسميه الدكتور بالنحو الوظيفي، وما تعداده للقرائن المختلفة التي زاد فيها وأربى على النحويين، إلا لأنه جمع بين علمين في مسمى علم واحد هو علم النحو، ولو التزم بما أرادوه من دراستهم للنحو لاكتفى بما اكتفوا به من أصول وقوانين .

بعد هذا الاستعراض السريع لأهم المحاولات التيسيرية للدرس النحوي القديم، التي غيّبت وهدمت أركانا مهمة لمعالم النظرية النحوية العربية بدلا من إبرازها، والاستدراك عليها، والتكميل لبعض جوانبها، نود أن نتوقف عند الأسباب الكامنة وراءها وهي تبحث عن نظرية بديلة جديدة لم يعرفها الدرس النحوي القديم، فقد انطلق أغلب أهل التيسير (التغييب) من دعاوى عجز المعلمين والمتعلمين عن تفهم النظرية النحوية العربية، وجفاف المناهج النحوية، وعقم المؤلفات النحوية التي عرضت الدرس النحوي بشكل فلسفي، وناقشت المصطلحات والحدود والتفريعات بلغة منطقية، أدت إلى ضعف في استقبال التلاميذ والمتعلمين اللغة الوطنية، أداء وكتابة في جميع مراحل التعليم، ولم يسلم من ذلك الجامعيون والمتخرجون منها، لهذه الأسباب وغيرها نادى أهل التيسير بضرورة إصلاح الأسس، التي قام عليها البناء النحوي العربي؛ بحجة أن هذه الأسس أفرزت نحوا، يصعب تعلمه وتعليمه للناشئة والمختصين، يقول الزيات:" وأول ما يجب على المجمع أن ينظر فيه هو توجيه القائمين على تعليم العربية، إلى إصلاح الطريقة التي تعلم بها اللغة؛ فإنها لا تزال تعلم باعتبارها ألفاظا مفردة وقواعد مجردة، لا تتصل بالعقل ولا بالنفس ولا بالحياة"[٣٢]، ومما يؤسف له أننا نجد الدارسين من غير العرب يستسهلون النحو وقواعده، ولا يرون فيه ما يراه الناشئة من صعوبات، فالمستشرق الفرنسي وليام مارسيه يرى أن:" من السهل جدا تعلم أصول العربية، فقواعدها الصرفية التي تظهر معقدة لأول وهلة هي مناسبة ومضبوطة بشكل عجيب لا يصدق، أما النحو فبسيط لا تعقيد فيه"[٣٣]، وقريبا من هذا الرأي يقول هنري لوسيل: تقدم العربية أيضا نسقا من قواعد الإعراب بسيطا، وفيه قدر كبير من المرونة ونسقا من الأفعال يتسم بالبساطة[٣٤].

ولمناقشة الأسباب التي دعت إلى ظهور النحو التيسيري علينا أن نميز بين نوعين من النحو في الغاية والمضمون: نحو هو وسيلة لضبط الكلام وصحة النطق، ويتسق مع تعريف القدماء بأنه:

انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير... ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن من أهلها، فالنحو ضروري في تعليم اللغة، ولكن لا كقواعد نظرية تفهم أسسها وأصولها، ولكن كأمثلة وأنماط تكتسب بالتدريب والمران، ولقد نبّه ابن خلدون لهذا بقوله:" وهذه الملكة إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع، والتفطن لخواص تركيبه، وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك، التي استنبطها أهل صناعة البيان؛ فان هذه القوانين إنما تفيد علما بذلك اللسان، ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها"[٣٥]، فلما كانت الغاية من النحو التعليم والتدريب على تعلم اللغة فان هذا النوع من النحو، الذي يطلق عليه حاليا(النحو التعليمي) هو الذي ينبغي حصول التيسير فيه، والتبسيط في عرض مسائله، وكيفية عرضه وإخراجه، وهذا النحو التربوي التعليمي يمثل المستوى الوظيفي للنحو، ودوره في تقويم اللسان وسلامة الخطاب، فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، فيختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو، مع تكييفها تكييفا محكما لأهداف التعليم وظروفه الخاصة، وينبغي أن يحدث ذلك دون المساس بالأصول والأسس، التي قام عليها النحو كعلم، ودون الحاجة للتعرض لمعرفة الحدود والمصطلحات والتفريعات والعلل والاقيسة، والعلاقات التاثرية والتأثيرية ما دام أن الغاية من النحو مجرد تعليم الجمل الصحيحة قواعديا؛ لاجتناب النطق بالجمل الخاطئة، دون معرفة أسباب الصحة والفساد الكامنة خلفها، ونحو هو نظرية لغوية تشتمل على القوانين والأصول النظرية، التي قامت عليها مباحث العلم وفروعه، فهو جملة من الأسس التي على أساسها يقع التأصيل النظري، والتوزيع العلمي للمباحث النحوية، بحيث تبدو تلك المباحث متوزعة على أساس علمي، لمن تعرّف على تلك الأسس والأصول النظرية، فهذا النحو من العلم يطلق عليه حاليا(النحو العلمي)، ولا بدّ من نشدانه الدقة في الوصف، والعمق في التفسير، والتوعر في الاصطلاحات، والاختلاف في التوجيهات، والتباين في التحليل والتقعيد؛ لأنه نحو تخصصي ينبغي أن يكون عميقا مجردا ذا طبيعة فلسفية؛ لأنه بحث عن أصول الأشياء، وتلك طبيعته الخاصة ووظيفته المستقلة به[٣٦]، ولقد شخّص ابن خلدون هذا النوع من النحو، وبيّن طبيعته ووظيفته حيث رأى:" أن صناعة العربية(النحو) إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة(اللغة) ومقاييسها خاصّة، فهو علم بكيفية لا نفس الكيفية، فليست نفس الملكة، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما، ولا يحكمها عملا...، وهكذا العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل، وكذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته أو شكوى ظلامته أو قصد من مقصوده أخطأ فيها الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود فيه على أساليب اللسان العربي"[٣٧]، وهذا النوع من النحو لا علاقة له بالتيسير من قريب أو بعيد، بل إن أية محاولة لخلطه مع قضية التيسير تؤدي إلى تحصيل نحو تعليمي غريب، لا علاقة له بالمباحث النحوية العلمية، كما أن وظيفة هذا النحو هي تقعيد الأصول والأسس، التي تنبني عليها المسائل النحوية، وما علاقة هذه الوظيفة بقضية تيسير النحو التعليمي، وإكساب الطلاب في مختلف مراحل التعليم القدرة على التعبير السليم قراءة وكتابة، وهو الذي عناه الجاحظ عند تعليم الصبي، حيث فرّق بين النحويين، والمناسب للمبتدئين من مسائل النحو الميسر، بقوله:" أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة، من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب كتبه، وشعر انشده، وشيء وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة... "[٣٨]، ووفق نفس التصور يميز الدكتور المهيري بين مستويين في الدرس النحوي: مستوى التأصيل الذي هو مستوى تفسيري نظري مبني على التأويل والاعتراض، ومستوى التقعيد الذي هو عبارة عن ضوابط استعمالية، وذو صبغة عملية، يمكن التدليل عليه بما يوفره الاستعمال والأمثلة البادية للعيان، لذا فالنحو ينبغي أن يركز على جانب التقعيد، دون الانكباب على قضايا التأصيل، التي تبدو عديمة الفائدة بالنسبة للمتكلم العربي[٣٩]، ولكننا نعتقد أن أي تقعيد من دون تأصيل خروج عن المألوف العلمي؛ لان أية قاعدة لا بد أن تستند على أصول علمية وثوابت مقررة ومستقرة في الدرس، ومن دون ذلك تفقد القواعد الكثير من حجيتها وقيمتها، بل تصطدم مع الكثير من الأمثلة النادّة عن القاعدة.

إن القدماء كانوا على وعي عال بأهمية التيسير لكن في النحو التعليمي، دون المساس بالنحو العلمي، وقد انتبهوا لصعوبة مؤلفات النحو العلمي والحاجة إلى مؤلفات تعليمية، تهدف إلى تيسير المعرفة النحوية، فظهرت كتب ومقدمات ميسرة تلبي حاجة الطلاب والمتكلمين، والملاحظ أن هذه المؤلفات لم تقترب من أصول التفكير النحوي، أو أسس النظرية النحوية، وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار، ولم تتعرض لأي من جوانب اللغة بالنقد والاتهام، كما تعرضت على أيدي الميسرين الجدد[٤٠]، فمع تقدم الدرس النحوي:" نظر حذّاقه في أصوله، التي قام عليها، وانتقدوها نقدا هدفه الإصلاح لا الهدم، هدفهم من ذلك توجيه المشتغلين بهذا الفن ألا يغرقوا في الاقيسة والعلل؛ فيخرجوا النحو عن فطرته، ويصرفوه عن جادته"[٤١].

وبعد هذه التفرقة بين النحوين(التعليمي والعلمي)، نجد أن أهل التيسير عندما أرادوا تيسير المادة النحوية، وعرضها على المتعلم بشكل أفضل خلطوا بين النحوين، فبدلا من تأليف كتب تيسيرية، تعرض عن شرح العلل والأسباب والاقيسة والمصطلحات، والاختلافات التي يهتم بها النحو العلمي، أخذوا ينتقدون الأصول والأسس، التي قام عليها البناء الهرمي للنحو العربي، فلم يتمكنوا من تيسير النحو على أصولهم الجديدة لكثرة تناقضاته والربكة فيه، ولم يسعفهم الحظ في هدم النحو ونقضه، فلم يفلحوا في إلغاء الأصول والأسس النحوية القديمة، والإتيان بأصول وأسس جديدة يعتمدها المنظّرون، فلم تعد مؤلفاتهم تيسيرية بقدر ما هي مؤلفات نقدية وتوجيهية، واشتملت كتب التيسير على عنصر(التغييب) للنظرية النحوية العربية؛ لأنها لم تقدم البديل النظري الجديد، وغيّبت الكثير من الأصول والأسس والموضوعات، والأبواب النحوية المهمة لطالب النحو العلمي والتعليمي، فلا نجد في مؤلفاتهم نحو عربيا يمكن لنا احتذاؤه، واعتماد أسسه النظرية وطرائقه التعليمية، فإذا اثبت باحث ما أن نظرية العامل لم يعد لها سلطان على النحو؛ فان هذا الإثبات لا يعد إضافة علمية ما لم يقدم البديل العلمي القادر على تفسير انتظام الظاهرة اللغوية، بل نجده تيارا يعاني عدم ثبات في الموقف، ففي حين نجد عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) يتحدث عن أدواء الفكر اللغوي العربي، الموروث الكامن في القياس، والتعليل، والاستشهاد، والعامل والأوهام النحوية، لكنه في مؤلفه (النحو الوافي) يعود إلى ذات ما زعمه أدواء، فيعتمدها ويكتب على أساسها.

لقد آمن القدماء بأهمية التيسير في عرض المسائل والمباحث النحوية، فلم تكن بينهم خصومة تذكر حول التيسير وتقريب القواعد من المتعلمين، وأدركوا أن بعض مصادره تعاني من الاضطراب، في تتالي الأبواب النحوية، وتوزيع جزئيات الباب الواحد فضلا عن الغموض في العنوانات ، مع غياب الدقة في بعض المصطلحات، وصعوبة الاهتداء لمسائل النحو، وعدم المطابقة بين العنوان وما تحته، ومن ذلك ما رواه المبرد عن المازني أنه قال: قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه مدة طويلة، فلما بلغ آخره، قال لي: أما أنت فجزاك الله خيرا، وأما أنا فما فهمت منه حرفا[٤٢]، وقد استجابوا تلقائيا لدعوة التيسير على مر القرون على المستويين النحو العلمي والتعليمي، فكانوا يؤلفون المؤلفات الضخمة للمتخصصين، وللناشئة والمبتدئين المتون والمختصرات، فقد كانوا على وعي بضرورة وجود مستويات من المؤلفات النحوية، تراعي مستويات المتعلمين، وفق مبدأ التدرج والارتقاء في طلب العلم، فتصورهم للتيسير يختلف تماما عن تصور المحدثين؛ لأنه قائم عندهم على الانتقاء من جملة النحو العلمي مع تجنب الإطالة والتعمق في ذكر القواعد، وحاولوا التدرج في التأليف مراعاة لمستوى الطالب وتحصيله، حيث أفادتهم الخبرة المتراكمة في تعليم النحو إلى تأليف كتب، تناسب مستوياتها ادراكات الطلاب المختلفة.

نخلص من هذا كله إلى أن التيسير أمر حتمي في النحو التعليمي، راعاه القدماء ويجب علينا مراعاته حديثا، ولكن من دون تغييب لموضوعات النحو ومسائله وعرض أصوله وأسسه، وبالنسبة للمتخصصين في دراسة اللغة وعلومها علينا أن نعمل على تيسير النحو العلمي تيسيرا صحيحا، قائما على مراعاة المستوى المعرفي بانتقاء ما يناسب، ويساعد على فهم النظرية النحوية والأصول والأسس، التي قام عليها البناء النحوي، وبذلك ينتقل دارس العربية ونحوها من النحو التعليمي إلى النحو العلمي انتقالة طبيعية ، وتنكشف أمامه العلاقات والروابط التي على أساسها قامت المباحث النحوية المختلفة، وتوزعت ذلك التوزيع المنهجي الدقيق، والشيء الذي لاحظته في تدريس النحو في

جامعاتنا أن الطالب المبتدئ يصطدم بإلقاء الغايات، وهو لم يفهم المقدمات والمبادئ، فتكون مخرجات العملية التعليمية ضعيفة، لا يستطيع معها إنشاء ورقة أو كتابة تقرير، من دون وقوع في أخطاء نحوية بسيطة.

ونتيجة لهذه المحاولات التغييبية للدرس النحوي القديم بسبب غياب الأصول التي نشأ عنها البحث النحوي العربي، والمكونات الفكرية والمنطلقات، التي بعثت الشعور العلمي للاهتمام بوضع قوانين النحو، لم يستقر الدرس النحوي العربي المعاصر على صيغة معينة؛ لان الغائب الأكبر هو معالجة اللسان العربي من خلال استكناه أصول النظر النحوي القديم، وإهمال البحث عن ركائز الدرس النحوي المعرفية، وبتغييب هذه المفاهيم ستبقى قراءاتنا لأعمال النحو وغيره من العلوم العربية قراءة ظاهرية، تقف عند النتائج دون النفاذ إلى الأسباب الكامنة وراء تلك الأفكار والرؤى التراثية.

المبحث الثاني: الدرس النحوي المعاصر ومحاولات التغريب

شهدت الدراسات اللغوية في الغرب منذ القرن التاسع عشر توسعا ونضجا، وللاتصال العلمي بالغرب بدأت ملامح هذا العلم الجديد تلوح في درسنا اللغوي المعاصر، منذ أربعينيات هذا القرن تقريبا، وانقسم الدارسون إزاءه بين مهون ومعظم، فالذين هوّنوا منه لم يدركوا أهمية وجود أفكار جديدة تضيف لما عرفوه وامتلكوه من أدوات تحليل لغوي موروثة، ولو عرفوا ذلك لأدركوا قيمة ما يمتلكونه، وما يمدهم به هذا المنهل والرافد الجديد، وأما الذين عظّموه فقد جعلوا منه قطب الرحى في كل دراسة، حتى صغر لذلك في عيونهم ما أنجزته الدراسات العربية القديمة في اللغة ومناهجها، ونسوا أن الإفادة من الدرس النحوي الغربي لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء لأي ضرب من ضروب المعرفة اللغوية عندنا، كالنحو والصرف وفقه اللغة ومعطيات الدلالة والمعجم بحجة التجديد أو مجاراة العصر[٤٣]، مما أدى إلى حدوث عنصر(التغريب) في الدرس اللغوي عامة والنحوي منها خاصة، وهذا راجع إلى أن الفرد العربي يعيش اليوم أزمة هروب من الذات؛ لينغمس في حالة تغريب عن أصالته ووجوده، لتنعكس هذه الأزمة سلبا على الواقع اللغوي، فوصمت اللغة بالعجز والقصور عن مواكبة التطور العلمي والحضاري، والعجز الحقيقي ليس في اللغة بل في القيمين عليها، فهي تحتاج إلى نخبة تؤمن بقدراتها الذاتية، وقابليتها للاكتساب والتطويع، وهذا مرتبط بإعادة الثقة بالانتماء وبطاقات اللغة، وعندما نقول: إن الدرس النحوي المعاصر الذي طبّق المناهج اللسانية الحديثة قد جعل النحو العربي الموروث بمصطلحاته ومسائله وقضاياه مغتربا، لا نقف ضد التطور والتطوير في دراسة العلوم والمعارف، وإنما ندعو إلى التطبيق المفيد، الذي يجعلنا من خلاله قادرين على فهم تراثنا اللغوي، وخصائص العربية الفصحى .

لقد تناسى هؤلاء المعظمون المغربون للدرس النحوي العربي جملة من المعطيات التي غابت عنهم، وهي أمور ضرورية في استجلاب وقبول العلوم الوافدة، منها: أن اللسانيات تدرس اللغة ابتداء؛ لأنها ظاهرة بشرية تتجاوز الاختلاف في الأصوات، وطرائق بناء الكلمات وتركيب الجمل بين اللغات البشرية، وهذا وقوع في فخ العولمة الثقافية، وبذلك لا نخسر حربا أو معركة بل نخسر في الحقيقة وجودنا؛ لان اللغة هوية الأمة بأفكارها وعاداتها وتقاليدها وتاريخها، بل العمل على تحصين اللغة العربية على مستوى الصوت والمعجم والنحو؛ لتكون شريكا في مجتمع العولمة بشخصية مميزة، وأن اللسانيات علم حديث عند الغرب أنفسهم مما يفرض تبعات، تتصل بتداخل المفاهيم وتعدد المصطلحات أو تناقضها ضمن لغاتها الأصلية، وأن نظام الجملة الهندية الأوربية الذي يدرسه النحو الغربي يختلف عن نظام الجملة العربية، مما يحتاج من الدارس تمييز ما يحتاج إليه أثناء التطبيق، وترك ما لا وجود له في النظام اللغوي العربي، مما لا يكشف عن غامض أو يوضح معنى أو ينشئ قاعدة، وأن المنهج الوصفي الذي تلتزم به الدراسات اللغوية الغربية، فتصف اللغة المنطوقة دون المكتوبة مع إعطاء الاهتمام باللهجات اهتماما يوازي اللغة المشتركة، وعدم اعتماد نص لغوي تتمثل فيه اللغة خير تمثيل، ويجب على الناطقين الاحتذاء بها كما هو الحال في المنهج المعياري المعتمد عند الدارسين اللغويين العرب لأسباب معروفة تتصل بالدين والحضارة والتراث.

ومما ينبغي التنبيه إليه أيضا أن أي استمداد من المناهج الحديثة لا يجوز أن يؤدي إلى تجاوز خطير لخصوصية العربية الفصحى، وما يحيط بها من ظروف دينية وتاريخية وحضارية وقومية،

فالدرس اللغوي المعاصر لا يمكن أن يكون صحيحا ما لم يكن مسبوقا بكشف دقيق، لانجازات علماء العربية في كل مجال من مجالات درسها، وفهم واع لمناهج الدرس اللساني المستجلب، ومقاصده وأسسه الفكرية القائم عليها.

ومن مظاهر الاغتراب في الدرس النحوي المعاصر دعوة بعض المتأثرين إلى استعمال مصطلح (التركيب) بدلا من مصطلح (النحو)، باعتبار أن النحو يرتبط بمعيارية اللغة الفصحى، والتركيب يرتبط بالوصف دون وضع القوانين اللغوية المستخلصة من اللغة، والمتحكمة بأسلوب الناطقين بعدئذ، متناسيا أن هذه الدعوة تمس المباينة النظرية بين توجهنا لدراسة اللغة وتوجهات الغربيين لدراسة لغاتهم، فليس عندهم لغة مكتوبة ينبغي الاهتمام بنظامها اللغوي، وأن هناك مستوى تعبيريا مشتركا تهبط اللهجات المختلفة عنه ينبغي احتذاؤه والنسج على منواله، فالنحو: انتحاء طريقة كلام العرب في محاوراتهم وتعابيرهم، بخلاف مصطلح (التركيب)، الذي يدل على مجرد الوصف للغة مجردة من عنصري الزمان والمكان، فبعد انتهاء مهمة الوصف أخذ الدرس اللغوي العربي يدرس القوانين المستخلصة من ذلك الجمع والترتيب والإحصاء والوصف، فقد أعان اللغويون علماء النحو على تحقيق متطلبات الاستقراء، وانطلقوا بدراساتهم من الواقع اللغوي، ودرسوا العلاقات بين هذه العناصر؛ ليتوصّلوا إلى حكم ينطبق عليها، ويكوّن قضية يقاس عليها في عملية البرهان، من أجل الوصول إلى قوانين عامّة، ليدعوا الناطقين إلى الالتزام بتلك القوانين حفظا من الدارسين على اللغة المكتوبة من الضياع، نتيجة عوامل التطور الزماني، مما يؤدي إلى إحداث فجوة عن كل الموروث اللغوي، وما يتضمنه من نصوص دينية وفلسفية وثقافية، وانجازات مختلف الشعوب البشرية، التي اضطرت لعوامل عديدة أن تنشئ أدبها وعلمها باللغة العربية، لغة الثقافة والحضارة آنذاك، لقد هداهم الاستقراء إلى وضع فرضيات، بنوا عليها نظرياتهم وقوانينهم اللغوية، فكانت هذه القوانين المعيار الدقيق في الحكم على النصوص وقدرة أصحابها على التعامل الصحيح مع اللغة.

وعندما يغيب عن ذهن الدارس المعاصر الفرق في خصائص اللغات، وتباين المواضعات اللغوية، يقع الاغتراب والجنوح في التحليل والدرس، فمن المعلوم أن الجملة الاسمية في العربية تتألف من اسمين دون وجود رابطة اسنادية ، على غرار الرابطة المعروفة بفعل(الكون) في اللغات الهندية الأوربية، التي لا يقوم إسناد في هذه اللغات إلا بها أو بالفعل المتصرف، ويلاحظ أن الاحتياج إلى الدلالة الزمنية دفع إلى استعمال الأفعال (كان أو يكون ..)، لكن بعض الدارسين المحدثين عندما نظروا إلى هذه الحالة، أي حالة المبتدأ المحول عن الفاعل، جعلوها دليلا على عدم استقلال الجملة الاسمية بل على نفي وجودها أصلا[٤٤]، فقد سعى إلى إلحاق الجملة الاسمية بالفعل بتقدير فعل الكون قبل المبتدأ أو بعده، وتمثيل ذلك في جملة: محمد رسول الله، هو: يكون محمد رسول الله، وليس ضروريا أن نركب هذا المركب الصعب من التأويل؛ لمجرد جر العربية إلى لغات أخرى، لها خصائصها وطرق تركيبها المختلفة[٤٥].

ومن مظاهر الاغتراب في الدرس النحوي نتيجة عدم الاطلاع، على أسس الأفكار للتقسيمات النحوية المستقرة في فلسفة الوضع اللغوية، أن نادى بعضهم بأن بعضا من المعالجات اللغوية الموروثة هي من قبيل الأوهام غير العلمية، فالحديث في النحو- كما يقول- عن موقع إعراب أسماء الشرط والاستفهام حديث غير دقيق؛ لان هذه الأسماء أدوات في فصيلة الحروف وليست أسماء في الحقيقة، ولا مسوغ للقول بالإعراب بالنقص، حيث تجعل بعض الأدوات مستبدلات مثل إعراب(من) في عبارة: من يقرأ النحو يعجبْ به، اسم مبني في محل الرفع مبتدأ مع أنها حرف لا يسد عن المبتدأ؛ لأنها لا تجمع مواصفات الاسم إلا بتقدير الاستبدال، فهذا النقد والتصور البعيد عن العلمية أوقع الباحث في هذا الاستنباط، حيث ظن أن أسماء الشرط والاستفهام... حروف لمجرد كونها أدوات في الجملة متناسيا خصائص الاسمية، وطبيعة الإسناد القائمة داخل جملة مثل: كيف زيد، وكل ذلك ناشئ من عدم القراءة في كتب توضح الأساس للبناء النحوي، وتقسيمات مباحثه ألا وهو (علم الوضع).

ومن التغريب ظهور مؤلفات تنادي بصعوبة العربية، وكونها عائقا خطيرا أمام العقل العربي، وأن قواعد العربية لم تعد تواكب زماننا وحراس الضاد يتصدون لكل فكر، يعلي قيم الحرية والديمقراطية وتحرير المرأة وسعادة الإنسان[٤٦]، ويرى بعضهم قواعد العربية شكلا بلا مضمون، وتعلمها مضيعة

للوقت، وتشتيتا للفكر، خالية من الدلالة، مليئة بالوهم والحشو، ويرى آخر معاناة العربية من غربة اجتماعية، تولد عنها غربة ثقافية للذات العربية وأزمة في تفكير الإنسان العربي، وأصبح من الصعوبة بمكان الدفع بالعربية إلى ساحة مواجهة غير متكافئة مع لغات أخرى، تسيطر على حلبة الصراع الثقافي والمعرفي والتكنولوجي، واقترح على النخب العربية أن تعمل على إيجاد حلول جريئة منها:" أن بقاء العربية في ظل ما تواجهه من تحديات، يفرض علينا التخلص من مومياء النحو بفروعياته وتمحلاته... ولا أكون مبالغا إذا قلت بإزاء ما أراه من تدن في المستوى اللغوي لطلابنا في شتى البلاد العربية، بأنني أشايع من دعا إلى تشييع جثمان النحو في صورته التي وصلنا بها"[٤٧]، نقول لكل صور الاغتراب المارة وغيرها إن القبول بالعلوم الوافدة، وإماتة القديم طرح يخالف الطرح الذي يقدم الجديد، ولا يلغي القديم بكامله، أو يحمله أعباء تخلف الأمة وارتكاسها الكبير في الفكر والقيم، ووزر تخلف العرب عن اللحاق بركب الحضارة الزاحف، لقد وقع هؤلاء الباحثون اللسانيون في الأمر الأول فضاعت عندهم جهود أكثر من اثني عشر قرنا من الدراسات اللغوية للغة العربية في علومها كلها، حيث قال بعضهم إضافة لما سلف، بضرورة إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا بعيدا عن أي موروث لغوي، مهما كان حضوره، ومهما كانت مزاياه العلمية، وما أحوجنا في هذا المقام إلى مقولة العقاد في حق دعاة التغريب:" من علامات الانحراف البعيدة عن الوجهة، أن يحسب المجددون أنهم ينتهون إلى لغة خالية من القواعد والأصول، وأن تفسر حملة التيسير هذه على أنها دعوة لانسلاخ اللغة من قواعدها، فالفرق واضح بين التيسير والتهديم، الذي يدعو إليه من لا يرى في قواعد اللغة العربية ونحوها إلا عبئا في سبيل الانطلاق الفكري والإبداع الأدبي"[٤٨]، لأن القوانين النحوية عامل رئيسي في البناء الهندسي اللغوي، وأساس تنظيم الوحدات الصغرى والكبرى، وحارس أمين على سلامة العمليات التركيبية، واحتفظت هذه القوانين بأسرار جمالية البناء النسقي للغة العربية وأشكالها الفنية، وحافظت في الوقت ذاته على أصولها وأسسها وأنظمتها، وان كان باب الاجتهاد في اللغة لم يغلق، لكنه بالمقابل لم يفتح على مصراعيه ليلج الأدعياء إلى بحبوحته، ويتبجحوا بالخوض فيه دون علم أو دراية.

لقد تمثل التغريب عند أصحاب هذا الاتجاه من خلال آلية الإسقاط المفاهيمي، حيث يحاولون إعادة إنتاج النحو القديم من خلال المفاهيم والقوالب اللسانية الحديثة، كما نجده ماثلا عند الراجحي في بحثه عن الأسس اللسانية للنحو العربي، حيث أحصى الجوانب الوصفية في الكتابات النحوية، ثم أعقبها بإبراز المظاهر التحويلية داخلها، وعلى نفس الشاكلة سارت الكثير من البحوث الحديثة، مثل: الأنماط التحويلية في النحو العربي للدكتور حماسة عبد اللطيف، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث للدكتور نهاد الموسى، والفكر اللساني في الحضارة العربية للدكتور عبد السلام المسدي، ونجد صدى ذلك ايضا عند المتأثرين بالتوليدية ذات الصبغة العقلانية الفلسفية؛ لتعيد للدرس اللساني جوهره الفكري، وكانت بداية عمل الدارسين البحث عن مواطن التشابه بين اللغويات العربية القديمة والدراسات التوليدية الحديثة، في إنشاء اعتقاد راسخ بالتماثل بين منهج جومسكي والمنهج النحوي القديم، فراحوا يبحثون عن مظاهر تحويلية وتوليدية تؤيد الموافقة بين المنهجين، وهذا ما فعله الدكتور الراجحي في (الجوانب التحويلية في النحو العربي) وحماسة عبد اللطيف في (الأنماط التحويلية في النحو العربي)، وعلى هذا المنوال سارت محاولات الدارسين بتقديم المقترحات التحويلية وتطبيقها على التراث النحوي معتقدين تماثلا منهجيا في أسس التحليل[٤٩]، وصارت مهمة الباحثين في التراث النحوي البرهنة على أن ما يكتشف اليوم من آليات، في تحليل الكلام هي أصيلة في تراثنا ، وقد عرفها النحويون في دراساتهم الماضية، فهذه الأبحاث تشترك في كونها تعيد إنتاج فكر قديم بتفكير معاصر، مما يعيق التواصل مع التراث النحوي القديم، فقد غيّبت هذه الكتابات أيضا النظرية النحوية، التي قام عليها البناء النحوي؛ بسبب البحث في نصوصه عن الأبعاد الوصفية والوظيفية والدلالية المكتشفة حديثا، دون أن تحاول بحث الدرس النحوي القديم على أساس التساؤل، عن الأسس الفكرية المنتجة لهذا الركام المعرفي، المنطلق من مبدأ فلسفي متماسك واضح، من أجل تفسير الكون والحياة تفسيرا يجمع بين مقررات الوحي من جهة والعقل من جهة أخرى، فالنظرة الفلسفية الإسلامية للأمور تريد أن تفسّر مشكلة الإنسان على الأرض، واللغة مكوّن جوهري من

مكونات الإنسان، وموصلة لفهم الإنسان من الداخل، وعلاقته بالحياة ودورها في حل مشكلات الحياة، وتحقيق السعادة للمجتمع الإنساني؛ لأنها لغة حملت مضامين المشرع الذي أراد تحقيق العدالة بين أبناء المجتمع الإنساني، فالإنسان الاجتماعي بطبعه محتاج إلى اللغة للتفاهم ونقل الأفكار، وهو محتاج أيضا للعدالة حتى لا يبغي بعضهم على الآخرين، ولا يمكن أن يكون المشرع منهم؛ لأنه يميل بطبعه إلى التحيز لنفسه أو قومه أو أبناء جلدته، فلا بد أن يكون المشرع متمايزا عنهم، يخاطبهم بلغة يفهمونها لنقل مضامين وقيم العدالة الكفيلة بتحقيق عناصر السعادة للمجتمع الإنساني برمته(٥٠)، فالعقلية الإسلامية أرادت معرفة هذه اللغة، وتفسيرها انطلاقا من هذه النظرة الفلسفية الكونية؛ فاللغويون عموما والنحاة منهم على سبيل الخصوص عندما تناولوا اللغة بالدراسة، وتفسير الظاهرة اللغوية كما فسّر غيرهم من العلماء الظواهر الإنسانية والطبيعية، كان من أجل خدمة النص القرآني، الذي هو المنطلق الفكري للعقلية الإسلامية؛ لإيمانهم العميق بأن نصوص الوحي اللغوية، وفهم إمكانياته وقوانينه وأنظمته، واطراد تلك الأنظمة وعمقها، وعبقرية عناصر خطاب الوحي، وخصائصه وأسراره ورموزه وإشاراته هي المفتاح للفكر الإنساني، وأداة التواصل والباب الذي يلج منه الإنسان لحل مشكلات الحياة وتحقيق العدل، وتوضيح العلاقات التي تربط المجتمعات الإنسانية بعضها ببعض، ولذا دأبوا على العمل على نشر العربية في كل الأقاليم المفتوحة ليس تغييبا للآخر، وإنما إعلام باللغة التي أراد الله تعالى من خلالها مخاطبة العالم أجمع؛ لاحتوائها بأنظمتها اللغوية على قواعد التفكير المنطقي الصحيح والتوازن في الرؤية، والعمق مع الوضوح في حل مشكلات الحياة التي تواجه الإنسان.

لقد غاب الدرس النحوي لغياب أصوله وأسسه، ولسعي هؤلاء العلماء والباحثين الحثيث على إضفاء الشرعية للسانيات العربية القديمة؛ لتجد لها مكانا في ظل الموجة اللسانية المعاصرة، وما آل إليه الدرس اللساني من تطور في ظل النظريات اللغوية الحديثة، فلم تستطع هذه الخطابات اللسانية على كثرتها، وتباين اتجاهاتها أن تبلغ العمق النظري النحوي، أو تفتش عنه لانشغالها بما سلف، ولأنها بقيت محصورة في الناتج النحوي، الذي هو الثمرة الناتجة، والناجمة عن تلك الأسس المعرفية والأصول المنهجية الغائبة، وكانت تعتمد على آلية الانتقاء من متون الأقدمين؛ لتعضد النموذج اللساني المعاصر وطريقته في معالجة اللغة العربية، فأصبح النحو العربي شاهدا أكثر منه معالجة علمية لطبيعة اللغة، مما أدى إلى اغتراب الدرس النحوي العربي والنظرية النحوية في تلك الكتابات والانجازات، ونسيت أن السبيل للوصول إلى فهم الأصول المعرفية المؤسسة للدرس النحوي كامن من خلال مراجعة الأسئلة التي شغلت بال الخليل وسيبويه... التي تختلف جذريا عن أسئلة اللسانيات المعاصرة، وعلينا أن نعود بلغتنا العربية إلى أصالتها، ونكشف عن جوهر المنهج الرياضي الذي تأسست عليه، وننطلق في دراستنا من هذه الأسس العلمية لتحقيق غايتين رئيسيتين، أولاهما: العودة بالفكر النحوي العربي إلى أصالته، وثانيها: طرح قضايا النحو بشكل علمي، يزيل عنها عملية التلقين...، فإذا ما انكشف أمام الراغبين في دراسة اللغة العلاقات المنطقية، وفهموا المنهج الرياضي الذي تأسست عليه، سهل التعبير عنها.

وفي الختام أود القول: ليست كل المحاولات التجديدية أو الإصلاحية أو التيسيرية على قدم المساواة في إحداث التغييب والتغريب النحوي؛ لان بعضا منها جادة وعميقة، وأرادت التيسير والإصلاح والتطوير، من دون تهجم عنيف أو مبالغات مهونة من الانجاز التراثي النحوي، والتطوير في الآلية والمعالجة سنة من سنن العلم التي لا محيد عنها، لكن التغييب الذي وقعت فيه بعض هذه الدراسات تمثل بأشكال عديدة منها: حذف موضوعات نحوية، وإلغاء علاقة التأثير والتأثر داخل السياق (نظرية العامل)، وإلغاء دور الحركات أو بعضها في الدلالة على المعنى السياقي، وعدم التفرقة بين غايات النحو العلمي والتعليمي، وعدم الاطلاع على الأسس والضوابط الفلسفية، التي تمت على أساسها عمليات التبويب النحوية، والتهجم بعبارات قاسية ومؤلمة على المؤلفات، والمناهج النحوية والعقلية النحوية، وأما التغريب الذي ارتكبه بعض آخر فتمثل بأشكال عديدة، منها: قسر اللغة العربية ونصوصها الرسمية لتتلاءم مع أنظمة التحليل اللغوية، التي وصلت إلينا بالترجمة للسانيات الحديثة، وفرض أنظمة قواعدية لا تفيد منها العربية شيئا؛ لخلوها في نظامها اللغوي وتراكيبها الخاصة بها،

وإهمال انجازات عدة قرون من البحث والتنظير والتطبيق والعمل على تناسيها، على الرغم من حضورها الوجداني والمعرفي في قلب وعقل المثقفين من أبناء الأمة، وحشد المعالجات الغريبة بمصطلحات ومسائل وقضايا، مما يجعل القارئ والدارس في حالة من التناقض بين الفكر اللغوي والنحوي الموروث، ومسائله ومعالجاته ومصطلحاته مع الدراسات المقدمة، من دون العمل على بيان النقطة التي وصل لها التراث النحوي العربي، والنقاط التي تمت إضافتها والتطوير فيها، مما يجعلنا نرى أن كثيرا مما يظن أنه مضاف إلى عمليات التحليل والتقعيد، هو موجود في الدرس النحوي القديم ومعالجاته، إلا أن الدارس المعاصر لقلة بضاعته من الموروث جعلته ينساق مبهورا وراء تلك النظريات، على أنها عقلية جديدة كل الجدة لم يفطن لها أحد من قبل، أو دارت بخلد أحد.

الهوامش :

(١) نحو التيسير- احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٩٨٤: ١٢٥.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه- مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦: ٧٣.

(٣) تبسيط قواعد اللغة العربية ، حسن الشريف - الهلال مجلد ٤٦ : ١١١٠.

(٤) العربية وتسهيل قواعدها/ مجلة المقتطف: مجلد ٢٩، ص ٣٤٢.

(٥) اللغة ليست عقلا- احمد حاطوم، دار الفكر اللبناني، ١٩٨٨: ١٠٥.

(٦) الإعراب ظاهرة جمالية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،ج ٥٧، ١٩٨٥: ١٦٨.

(٧) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم- احمد سليمان ياقوت، الجزائر، ديوان المطبوعات، ١٩٨٣: ٣٧- ٤٠.

(٨) الثقافة المعاصرة والنحو- د. عوض بن حمد القوزي، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعنوان(اللغة العربية وتحديات العصر، ٢٠٠٨: ٣.

(٩) في إصلاح النحو العربي- عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت، ط١، ١٩٨٥: ٢٢.

(١٠) إحياء النحو، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٢: و، ١، ٥، ٣٩.

(١١) الرد على النحاة – أبو العباس احمد بن مضاء القرطبي(ت ٥٩٢هـ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف: ٤٩ وما بعدها.

(١٢) م. ن: ٥٠.

(١٣) ينظر شرح المفصل: ٧/ ٨٩، همع الهوامع: ٢/ ٦٢.

(١٤) في النحو العربي نقد وتوجيه- المخزومي: ١٥- ١٦.

(١٥) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، لبنان، ط٣، ١/ ٣٦٦.

(١٦) المقابسات- أبو حيان التوحيدي، تحقيق وشرح حسن السندوبي، ط١، ١٩٢٩: ١٦٩.

(١٧) إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٤٩: ١٢.

(١٨) الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية- بنكيران محمد الطيب، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، ع ٣، ١٩٩٧: ٤٦.

(١٩) الرد على النحاة- ابن مضاء القرطبي: ١٠١.

(٢٠) اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٧١: ١٩٦، وينظر: فصول من النحو- مصطفى جطل، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٨١- ١٩٨٢: ٢٢.

(٢١) الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري- فاضل السامرائي، : ٢٧.

(٢٢) ينظر مناهج البحث في اللغة- تمام حسان، البيضاء، المغرب، دار الثقافة، ١٩٧٩: ٢٥- ٢٦.

(٢٣) الإيضاح في علل النحو – ابو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مصر، مطبعة المدني، ١٩٥٩: ٥٨.

(٢٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء- ابن الانباري، تحقيق ابراهيم السامرائي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٩: ١٠، ١٢.

(٢٥) الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري- السامرائي: ٥٥.

(٢٦) نزهة الألباء- ابن الانباري: ٢١٨.

(٢٧) الخصائص: ٢/ ٨٨.

(٢٨) قضايا أساسية في علم اللللسانيات الحديث- د. مازن الوعر، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٨: ٣٢٠.

(٢٩) م. ن: ٣٥٩.

(٣٠) اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، ط٢، ١٩٩٢: ١٤.

(٣١) اللغة العربية مبناها ومعناها- تمام حسان، دار الثقافة، البيضاء، المغرب، ١٩٩٤: ١٨٠- ١٨٩.

(٣٢) تاريخ الأستاذ الإمام- محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ط١، ١٣٥٠: ٢/ ٤٨١، ينظر نحو التيسير - الجواري: ٩.

(٣٣) تيسير مباحث النحو والصرف(مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٧٣: ٤/ ٩٠٣.

(٣٤) م. ن: ٤/ ٩٠٣- ٩٠٤.

(٣٥) المقدمة، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط١، تونس، ١٩٨٤: ٢/ ٧٣١.

(٣٦) ينظر: تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٧: ٥٠- ٦٥.

(٣٧) المقدمة- ابن خلدون: ٢/ ٧٢٩.

(٣٨) مجموعة رسائل- أبو عثمان الجاحظ، مصر، الطبعة الأولى: ١/ ١٧١.

(٣٩) نظرات في التراث اللغوي العربي- عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣: ١٣١.

(٤٠) ينظر على سبيل المثال: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج جديد، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦- شوقي ضيف: ٣، إحياء النحو- إبراهيم مصطفى: المقدمة، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر- نفوسة زكريا سعيد، دار نشر الثقافة بالإسكندرية، ط١، ١٩٦٤: ٢٠، مشكلة الإعراب- طه حسين، مجلة المجمع بالقاهرة، المجلد الحادي عشر، ١٩٥٩: ٩٠- ٩٧، لغتنا في أزمة- احمد حسن الزيات، مجلة المجمع بالقاهرة، المجلد العاشر، ١٩٥٨: ٤٧، حيث هوجم فيها علماء النحو وسفهت قواعدهم ووصمت آراؤهم بأقبح الصفات على أيديهم وأيدي زكريا أوزون، في كتابه (جناية سيبويه، رياض الريس للكتاب والنشر، ط١، ٢٠٠٢، واحمد درويش في كتابه (إنقاذ اللغة من أيدي النحاة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

(٤١) الثقافة المعاصرة والنحو- بحث د. عوض القوزي: ٤، ينظر الإيضاح في علل النحو- الزجاجي: ٦٥.

(٤٢) في إصلاح النحو العربي- عبد الوارث مبروك سعيد، الكويت، دار القلم، ط١، ١٩٨٥: ٢٧.

(٤٣) مبادئ اللسانيات- قدورة : ٥- ٧.

(٤٤) في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية- فيصل إبراهيم صفا، بحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الثاني بجامعة اليرموك، تموز، ١٩٨٨.

(٤٥) مبادئ اللسانيات: ٢٢١- ٢٢٢.

(٤٦) الثقافة المعاصرة والنحو- بحث د. عوض القوزي: ٧.

(٤٧) المشهد اللساني العربي والراهن الثقافي: تحديات وآفاق- نعمان بو قرة، مقال ضمن (مقاربات في اللغة والأدب، سلسلة علمية تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧: ٢٤٨.

(٤٨) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط٨، ١٩٧٠.

(٤٩) الأنماط التحويلية في النحو العربي- حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠، النحو العربي والدرس الحديث- عبدة الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦: ١٤٢.

(٥٠) المطول شرح تلخيص المفتاح- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر(ت ٧٩٢هـ، تصحيح وتعليق احمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤: ١٠٣، اللغة والنحو- حسن عون،ط١، ١٩٥٢، مصر، مطبعة رويال: ١٥٠- ١٥٦، الخليل بن احمد الفراهيدي اعماله ومنهجه - المخزومي، بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٦٠: ٤١.